

Distr.: General
22 July 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والسبعون

البند ٧٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل

حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة

لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان

والحرريات الأساسية

متابعة السنة الدولية للتعليم في مجال حقوق الإنسان

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مّقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ١٧٣/٦٧ المتعلق بمتابعة السنة الدولية للتعليم في مجال حقوق الإنسان، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السبعين تقريراً عن تنفيذ القرار.

ويعرض الأمين العام في هذا التقرير التطورات المتعلقة بالتحقيق والتدريب والتعليم في مجال حقوق الإنسان والأنشطة التي يسرها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في سياق متابعة السنة الدولية في الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٥، ولا سيما في سياق البرنامج العالمي للتحقيق في مجال حقوق الإنسان (الجاري منذ سنة ٢٠٠٥). وتمثل مبادرات الأمم المتحدة من قبيل السنة الدولية، والبرنامج العالمي، وإعلان الأمم المتحدة بشأن التحقيق والتدريب في مجال حقوق الإنسان توافق آراء المجتمع الدولي بشأن المساهمة الرئيسية لعمليات التحقيق والتدريب والتعليم الفعالة في أعمال حقوق الإنسان.

* A/70/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

020915 310815 15-12347 (A)



أولا - مقدمة

١ - قررت الجمعية العامة بقرارها ١٧١/٦٢ أن تعلن السنة التي تبدأ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ سنة دولية للتعليم في مجال حقوق الإنسان، وأهابت بالدول الأعضاء أن تكثف جهودها من أجل تعزيز التعلم والتثقيف في مجال حقوق الإنسان على كل من الصعيد المحلي والوطني والدولي؛ وشجعت التعاون على جميع المستويات ومع جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وبعد ذلك، نظرت الجمعية في المسألة في دوراتها الثالثة والستين والرابعة والستين والسادسة والستين، حيث اتخذت القرارات ١٧٣/٦٣ و ٨٢/٦٤ و ١٧٣/٦٦، على التوالي.

٢ - ونظرت الجمعية العامة، في دورتها الثامنة والستين، في تقرير الأمين العام عن متابعة السنة الدولية (A/68/207)، الذي قدم معلومات عن المبادرات التي جرى الاضطلاع بها حتى حزيران/يونيه ٢٠١٣ سعياً لتحقيق أهداف السنة الدولية. وشجعت الجمعية، في قرارها ١٧٣/٦٨، الدول الأعضاء على توسيع نطاق الجهود المبذولة لتشمل الفترة ما بعد السنة الدولية وعلى النظر في تخصيص الموارد المالية والبشرية اللازمة لمواصلة وضع وتنفيذ برامج عمل دولية وإقليمية ووطنية ومحلية طويلة الأجل للتعليم في مجال حقوق الإنسان، بالتنسيق مع أصحاب المصلحة المعنيين. وأهابت بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان توفير الدعم وأشكال التعاون الوثيق مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين في سياق الجهود الرامية، على وجه الخصوص، إلى وضع الاستراتيجيات وبرامج العمل للتعليم في مجال حقوق الإنسان على جميع المستويات. وطلبت الجمعية كذلك إلى الأمين العام أن يقدم إليها، في دورتها السبعين، تقريراً عن تنفيذ القرار.

٣ - ويعرض الأمين العام في هذا التقرير التطورات المتعلقة بالتثقيف والتدريب والتعلم في مجال حقوق الإنسان والأنشطة التي يسهلها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في سياق متابعة السنة الدولية في الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٥، ولا سيما في سياق البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

ثانياً - تنسيق البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان على الصعيد العالمي

٤ - أعلنت الجمعية العامة البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان في قرارها ١١٣/٥٩ بوصفه مبادرة عالمية مستمرة، تتألف من عدة مراحل متعاقبة من أجل تعزيز تنفيذ برامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في جميع القطاعات. وخصصت المرحلة الأولى

(٢٠٠٥-٢٠٠٩) لإدماج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في نظامي التعليم الابتدائي والثانوي. واعتمدت الجمعية خطة العمل ذات الصلة (انظر A/59/525/Rev.1) في تموز/يوليه ٢٠٠٥ (انظر القرار ١١٣/٥٩) بآء. وركزت المرحلة الثانية (٢٠١٠-٢٠١٤) على التثقيف في مجال حقوق الإنسان في التعليم العالي وعلى تدريب المعلمين والمربين والموظفين المدنيين وموظفي إنفاذ القوانين والعسكريين في مجال حقوق الإنسان. واعتمد مجلس حقوق الإنسان خطة العمل ذات الصلة (انظر A/HRC/15/28) في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ (انظر القرار ١١/١٥).

٥ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ اتخذ مجلس حقوق الإنسان قراره ١٥/٢٤، الذي خصص فيه المرحلة الثالثة من البرنامج العالمي لتعزيز تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية ودعم تدريب العاملين في وسائط الإعلام والصحفيين في مجال حقوق الإنسان. وبناء على ذلك أعدت مفوضية حقوق الإنسان، بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة، خطة عمل ذات صلة بالموضوع (انظر A/HRC/27/28 و Corr.1)، اعتمدها المجلس في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ (انظر القرار ١٢/٢٧).

٦ - وطلب المجلس في القرار نفسه إلى المفوضية أن تعد وتقدم إلى تقريراً تقييماً عن تنفيذ المرحلة الثانية من البرنامج العالمي، يستند إلى التقارير التقييمية الوطنية. ويقدم التقرير (A/HRC/30/24) لمحة عامة عن الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني، كما أبلغت عنها الدول، فيما يتعلق بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان في التعليم العالي وتدريب الموظفين المدنيين وموظفي إنفاذ القوانين والعسكريين في مجال حقوق الإنسان. وهو يستخلص أيضاً استنتاجات من المعلومات المستعرضة فيه ويقدم توصيات من أجل تعزيز التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، استناداً إلى التقدم المحرز أثناء المرحلة الثانية. وسينظر المجلس في التقرير في دورته الثلاثين، التي تعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

٧ - وقد واصلت مفوضية حقوق الإنسان، في إطار دورها التنسيقي الترويجي للبرنامج العالمي ومساعدة الدول الأعضاء في التنفيذ على الصعيد الوطني. وكما حدث فيما يتعلق بالمرحلتين السابقتين، سُنشر كتيب يتضمن خطة العمل للمرحلة الثالثة في عام ٢٠١٥ وسيتاح بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست. وتعهدت المفوضية أيضاً صفحتها الشبكية المتعلقة بالبرنامج العالمي والمبادرات ذات الصلة بالإسبانية والإنكليزية والفرنسية^(١) وتوسعت

(١) انظر www.ohchr.org/EN/Issues/Education/Training/Pages/HREducationTrainingIndex.aspx.

فيها، وواصلت التفاعل مع طائفة واسعة من الحكومات وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الأخرى والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني.

٨ - وبمبادرة من المفوضية الأيرلندية لحقوق الإنسان، تشاركت مفوضية حقوق الإنسان مع تلك المفوضية في تنظيم مؤتمر دولي للتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان لصالح موظفي الخدمة المدنية والعامة، عقد في دبلن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وقد عرض المؤتمر الممارسات الجيدة في هذا المجال وشجع تصميم وتنفيذ التدريب في مجال حقوق الإنسان المقدم لموظفي الخدمة المدنية وفقاً للبرنامج العالمي. وكان من نواتج المؤتمر الفورية إعداد خلاصة وافية للممارسات القائمة ذات الصلة التي تنفذها أو تؤيدها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ونشر تقرير صادر عن المؤتمر يصور الممارسات والدروس المستفادة فيما يتعلق بدعم وتنفيذ التدريب في مجال حقوق الإنسان المقدم لموظفي الخدمة المدنية^(٢).

٩ - وتشارك المفوضية في فريق الاتصال الدولي المعني بالتثقيف في مجالي المواطنة وحقوق الإنسان، الذي ينسقه مجلس أوروبا ويسعى لكفالة التعاون الوثيق بين المبادرات الإقليمية والدولية في هذا الميدان، بما يشمل التبادل المنتظم للمعلومات وتنفيذ أنشطة مشتركة والأعضاء الآخرون هم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والمفوضية الأوروبية، ووكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية، ومنظمة الدول الأمريكية، ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

ثالثاً - الأدوات والموارد

١٠ - واصلت المفوضية إعداد ونشر مجموعة مختارة من المواد والمنهجيات التثقيفية والتدريبية القائمة على الممارسات الجيدة في مجال حقوق الإنسان. واستكملت المفوضية، مع منظمات غير حكومية شتى، المورد الشبكي "الحق في التثقيف في مجال حقوق الإنسان"، وهو تجميع لما أعلنته الدول في محافل دولية وإقليمية مختلفة من التزامات بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان^(٣). وقد أطلق المورد الشبكي في الدورة السابعة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وإضافة إلى ذلك، تستكمل المفوضية طبعة

(٢) تقرير المؤتمر متاح على الموقع الشبكي www.ipa.ie/pdf/IHRC_Post_Conference_Report_web.pdf.

(٣) متاح من الموقع الشبكي www.ohchr.org/EN/Issues/Education/Training/Compilation/Pages/Listofcontents.aspx.

محدّثة من المنشور المعنون ”التدريب في مجال حقوق الإنسان - دليل عن منهجية التدريب في مجال حقوق الإنسان“، الذي صدر في عام ٢٠٠٠.

١١ - وواصلت المفوضية تعهد وتوسيع مجموعة الموارد المتعلقة بالتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان^(٤)، وهي قسم متخصص من مكتبة المفوضية في جنيف يضم أكثر من ٣٨٠٠ من المواد التثقيفية والتدريبية في مجال حقوق الإنسان من جميع أنحاء العالم، وقاعدة بياناتها للتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، التي تستهدف تيسير تبادل المعلومات عن برامج التعلم والمؤسسات التعليمية في جميع أنحاء العالم^(٥). وفي نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٥ كانت قاعدة البيانات تتضمن معلومات عن ٢٠٥ ١ مؤسسة و ٤٣٢ برنامجا من برامج التدريب في مجال حقوق الإنسان. وخلال الفترة المستعرضة في هذا التقرير أجابت مكتبة المفوضية على ٢٥١ استفسارا بشأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان من كيانات حكومية وغير حكومية من بينها مؤسسات أكاديمية، وقدمت الخدمات المرجعية ذات الصلة وإرشادات أخرى. وإضافة إلى ذلك، سجلت المكتبة، خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، ٦٣٢ ٢٧ زيارة لفهرسها الإلكتروني وأضافت ٣٦٨ ٢ مادة جديدة إلى مجموعتها.

١٢ - وتتعهد المفوضية أيضا بمجموعة واسعة من ترجمات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأكثر من ٤٤٠ لغة ولهجة، وهي جميعها متاحة على موقعها الشبكي. وإضافة إلى ذلك، تتضمن مجموعة من المواد المطبوعة والمواد الأخرى المتعلقة بالإعلان أكثر من ٤٠٠ مادة، من قبيل الكتب، والمواد المتعددة الوسائط وطائفة واسعة من المواد التذكارية^(٦).

١٣ - ووزعت المفوضية، خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، أكثر من ١٣٠ ٠٠٠ نسخة من منشوراتها المطبوعة على نطاق العالم، بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة. ووردت طلبات شراء كميات كبيرة أساسا من إثيوبيا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وتشاد، وتوغو، وتونس، والجزائر، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسنغال، وشيلي، والعراق، وقطر، وقيرغيزستان، وكازاخستان، والكاميرون، ولبنان، والمكسيك، وموريتانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليمن. وفي حين أن كثرة من هذه المنشورات أفادت الجمهور الخارجي مباشرة فإنها دعمت أيضا أنشطة التدريب في مجال حقوق الإنسان وكذلك العمل الذي قامت به المكاتب الميدانية التابعة للمفوضية وغيرها من كيانات منظومة الأمم المتحدة في مجال الدعوة. وقدمت المفوضية أيضا طائفة واسعة النطاق من المنشورات ذات الصلة

(٤) انظر الموقع الشبكي www.ohchr.org/EN/Issues/Education/Training/Pages/Collection.aspx.

(٥) انظر الموقع الشبكي <http://hre.ohchr.org/hret/>.

(٦) فيما يتعلق بالموارد المتعلقة بالإعلان، انظر www.ohchr.org/EN/UDHR/Pages/Introduction.aspx.

بحقوق الإنسان لدى المكتبات ومراكز الموارد. وخلال الفترة المستعرضة في هذا التقرير تضمنت المنشورات المطبوعة الصادرة عن المفوضية التي كان الطلب عليها هو الأكبر صحائف الوقائع، ومواد السياسات والمنهجيات، ومواد التدريب والتنقيف من قبيل "تقييم أنشطة التدريب في مجال حقوق الإنسان: دليل المربين في مجال حقوق الإنسان"؛ و "المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان: التاريخ والمبادئ والأدوار والمسؤوليات"؛ و "اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة: دليل تدريبي" (وقد صدرت النسخة الإنكليزية من الدليل التدريبي وترجمته باستخدام تكنولوجيا جديدة، وبشكل إلكتروني يسهل على الأشخاص ذوي الإعاقة استخدامه). وواصلت المفوضية توسيع نطاق انتشارها الإلكتروني بإتاحة جميع منشوراتها على موقعها الشبكي^(٧).

رابعاً - البرامج والدعم على الصعيد الدولي

١٤ - واصلت المفوضية، بالاشتراك مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، وضع وتنفيذ برنامج توجيه الدبلوماسيين في مجال حقوق الإنسان، الذي يهدف إلى تعزيز فهم المسؤولين الحكوميين لحقوق الإنسان، وآليات الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة، ومفوضية حقوق الإنسان. وقد شارك أكثر من ١٧٠ دبلوماسياً من البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة في نسختين من البرنامج اللتين نُفذتا في جنيف في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ وأيلول ٢٠١٤، على التوالي.

١٥ - وواصلت المفوضية تقديم التدريب في مجال حقوق الإنسان للعسكريين وأفراد الشرطة والمدنيين الذين يعملون في عمليات الأمم المتحدة للسلام. وقامت المفوضية، بالتعاون مع دائرة التدريب المتكامل بإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، بتصميم وتقديم دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان من أجل كبار قادة عمليات الأمم المتحدة للسلام، ومن بينهم ممثلون خاصون للأمين العام، وقادة قوات، ومفوضو شرطة ونوابهم. وقدمت العناصر المعنية بحقوق الإنسان في عمليات الأمم المتحدة للسلام تدريباً بانتظام في مجال حقوق الإنسان لصالح الأفراد النظاميين والمدنيين في عمليات السلام على مستوى البعثات. ففي عام ٢٠١٤، على سبيل المثال، نفذت إدارة عمليات حفظ السلام والمفوضية برنامجاً للتدريب في مجال حقوق الإنسان وحماية المدنيين من أجل ٤٠٠ من العسكريين وأفراد الشرطة من وحدات في بعثة الدعم الدولي التي يقودها الاتحاد الأفريقي في جمهورية

(٧) منشورات مفوضية حقوق الإنسان، بما فيها نسخها الإلكترونية، متاحة من الموقع الشبكي

.www.ohchr.org/EN/PublicationsResources/Pages/Publications.aspx

أفريقيا الوسطى، لدعم انتقالها إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأعدت المفوضية وقدمت دورة للتدريب في مجال حقوق الإنسان لصالح قدرة الشرطة الدائمة الموجودة لدى الإدارة، فضلا عن دورات تدريبية متخصصة بشأن التحقيق في الانتهاكات الجنسية المتعلقة بالتزاع.

١٦ - وواصلت المفوضية تعزيز قدرات ومهارات موظفي الأمم المتحدة المعنيين بحقوق الإنسان، العاملين في عناصر حقوق الإنسان التابعة لبعثات حفظ السلام وفي مقر المفوضية ومكاتبها الميدانية على حد سواء، وذلك من خلال تنظيم وتنفيذ دورات تدريبية عن وظائف حقوق الإنسان أو عن مسائل محددة، على أساس منتظم أو مخصص، بما في ذلك عن:

(أ) تصميم وإدارة وتنفيذ التدريب في مجال حقوق الإنسان؛

(ب) حقوق الإنسان في العمل الإنساني؛

(ج) رصد حالة حقوق الإنسان وإجراء التحقيقات؛

(د) رصد حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

(هـ) رصد العنف الجنسي المرتبط بالتزاع والتحقيق فيه؛

(و) إعداد تقارير حقوق الإنسان؛

(ز) مؤشرات حقوق الإنسان؛

(ح) حقوق الشعوب الأصلية وهيئات المعاهدات؛

(ط) إدماج المنظور الجنساني؛

(ي) حقوق الإنسان وسياسة الاقتصاد الكلي.

١٧ - فعلى سبيل المثال، ساهمت المفوضية، أثناء الفترة التي يشملها هذا التقرير، في زيادة فعالية برامج ودورات التدريب في مجال حقوق الإنسان التي يصممها ويقدمها موظفو الأمم المتحدة الذين يعملون في مجال حقوق الإنسان وذلك من خلال تدريب ٤٢ موظفا على منهجية التدريب في مجال حقوق الإنسان أثناء نسختين من دورتها الاعتيادية بشأن تصميم التدريب في مجال حقوق الإنسان وإدارته وتقديمه. وتركز هذه الدورة ذات الطابع التفاعلي الشديد على المنهجية التي تتبعها المفوضية في التدريب في مجال حقوق الإنسان، وتتطرق إلى طائفة واسعة من المسائل، من بينها تصميم التدريب، وتقديم التدريب، من قبيل

تقديم العروض والتيسير وما يتصل بذلك من تقنيات، وتقدير وتقييم احتياجات التدريب، فضلا عن نظرية تعلّم الكبار.

١٨ - وواصلت المفوضية بناء قدرات وخبرة ممثلي الشعوب الأصلية والأقليات بشأن منظومة الأمم المتحدة وصكوكها وآلياتها التي تتناول حقوق الإنسان بوجه عام والمسائل ذات الصلة بالشعوب الأصلية والأقليات. وفي عام ٢٠١٤، دربت المفوضية، من خلال برامجها لزمالات الشعوب الأصلية والأقليات، ٤٢ ممثلا للشعوب الأصلية والأقليات على استخدام الآليات الدولية لحقوق الإنسان للدعوة لحقوقها، وتلقى ١٠ زملاء داخليين من الشعوب الأصلية والأقليات تدريباً أثناء العمل في مقر المفوضية والمكاتب الميدانية، بما في ذلك في الاتحاد الروسي، وغواتيمالا، والكاميرون، وكولومبيا، والمكسيك ونيجيريا. وإضافة إلى ذلك، جمع برنامج الزمالة المخصص للمنحدرين من أصل أفريقي، زملاء من الاتحاد الروسي، وأستراليا، وبنما، وفرنسا، وكوستاريكا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة. وقد سعى العديد من الزملاء لاحقاً، استناداً إلى مشاركتهم في هذه البرامج، إلى تنفيذ مبادرات على الصعيد الوطني لتعزيز المشاركة في عملية وضع القرار. وتشمل أمثلة تلك المبادرات الدعوة إلى إدراج حقوق الأقليات في عملية وضع الدستور؛ وإذكاء الوعي في صفوف الأقليات الدينية؛ والمشاركة في العمليات الوطنية لإصلاح التشريعات والسياسات؛ وتقديم المشورة والخبرة بشأن حقوق الشعوب الأصلية إلى الكيانات الحكومية. وأصدرت المفوضية أيضاً دليلاً جديداً للدعاة بشأن تعزيز حقوق الأقليات وحمايتها من خلال آليات الأمم المتحدة والآليات الإقليمية.

١٩ - وقد دعمت المنح المقدمة من المفوضية، ومشاركة موظفي المفوضية المتخصصين، ومساهمات أخرى، أنشطة التثقيف الدولية في مجال حقوق الإنسان التي نظمتها جهات فاعلة أخرى. ففي عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، على سبيل المثال، دعمت المفوضية مركز إكويتاس الدولي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان في تعزيز قدرة حوالي ١٨٠ من المربين في مجال حقوق الإنسان من مختلف أنحاء العالم من خلال مشاركة موظف متخصص من المفوضية كمصدر مرجعي للخبرة في البرنامج الدولي السنوي للتدريب في مجال حقوق الإنسان التابع لمؤسسة إكويتاس، ومن خلال توفير عدد كبير من منشورات المفوضية للتوزيع في أوساط المربين. ويشارك موظفو المفوضية أيضاً بصورة منتظمة كمتكلمين في مناسبات جانبية أثناء دورات مجلس حقوق الإنسان.

٢٠ - وقدم مشروع التآزر لمساعدة المجتمعات المحلية، وهو مبادرة مشتركة للمفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منحا لمنظمات المجتمع المدني الوطنية والمحلية لدعم المبادرات

الشعبية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. فقد منحت المفوضية، خلال الفترة من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠١٣، ٧٥٣ منحة لطائفة واسعة من منظمات المجتمع المدني في ٤٦ بلدا ويسرت تنفيذ طائفة واسعة من الأنشطة. وهذه المنح أتاحت للمنظمات غير الحكومية والرابطات المحلية والمؤسسات الأكاديمية والجماعات المهنية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني عقد حلقات عمل ودورات تدريبية بشأن حقوق الإنسان، والاضطلاع بأنشطة التوعية، وبرامج تثقيفية مكيفة حسب الفئات التي تعيش في أوضاع هشّة، والإسهام أيضا في تعزيز حقوق الإنسان من خلال نشر مواد متخصصة وإقامة مراكز معلومات. وتناولت الأنشطة المضطلع بها في هذا السياق مجالات ومسائل مواضيعية شتى من بينها التمييز العنصري، وحقوق الأقليات، والمساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان للمرأة، وحقوق الطفل، وحقوق الإنسان في إقامة العدل، وحقوق الإنسان والصحة. وقد انتهت المرحلة الثامنة (٢٠١٢-٢٠١٣) من المشروع في عام ٢٠١٣^(٨).

٢١ - وعززت المفوضية أيضا الوعي بحقوق الإنسان لدى الجمهور العام من خلال الاحتفال بيوم حقوق الإنسان في ١٠ كانون الأول/ديسمبر من كل عام، ويوم ١٠ كانون الأول/ديسمبر هو التاريخ الذي أعلنت فيه الجمعية العامة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وكان شعار يوم حقوق الإنسان في عام ٢٠١٤ هو "حقوق الإنسان ٣٦٥"، الذي ضم فكرة أن كل يوم هو يوم لحقوق الإنسان. وشنت المفوضية حملة عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي لتوعية الجمهور بشأن حقوق الإنسان ولتشجيع عضوية الأوساط الدولية المعنية بحقوق الإنسان ودعمها^(٩). وإضافة إلى ذلك، شنت المفوضية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ الحملة العالمية "أحرار ومتساوون" لمكافحة كراهية المثليين وكراهية مغيري الهوية الجنسية، التي تشجع على زيادة احترام حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية. وقد وصلت جميع مناطق العالم. ويعتبر شريط فيديو بعنوان "مرحبا"، أحد أكثر أشرطة الفيديو الخاصة بالأمم المتحدة عن حقوق الإنسان مشاهدة على نطاق واسع؛ إذ شاهدت ما يزيد على مليوني شخص على الإنترنت وعرض مرات متعددة على شاشات التلفزيون^(١٠).

(٨) للحصول على مزيد من المعلومات عن كل مرحلة من مشروع التآزر لمساعدة المجتمعات المحلية، انظر www.ohchr.org/EN/Issues/Education/Training/ACTProject/Pages/ACTProjectIndex.aspx.

(٩) للحصول على مزيد من المعلومات عن يوم حقوق الإنسان ٢٠١٤، انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/HRDay2014/Pages/HRD2014.aspx.

(١٠) للحصول على مزيد من المعلومات عن حملة "أحرار ومتساوون"، انظر www.unfe.org/.

٢٢ - وفي عام ٢٠١٥، شنت المفوضية، إحياءً لذكرى استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد ٢٠ عامًا، حملة “#Reflect2Protect” لإبراز أعمال جميع المدافعين عن حقوق الإنسان الذين ساعدوا على تحديد هذه الخطة وعملوا على الدفاع عن حقوق الإنسان للمرأة وتشجيع المساواة بين الجنسين. وبهذه المناسبة، أصدرت المفوضية سلسلة من ١٢ فيديو قصيرًا يصور المدافعين عن حقوق الإنسان للمرأة على وسائل التواصل الاجتماعي والموقع الشبكي لحملة “#Reflect2Protect”. وسلط كل فيديو الضوء على واحد من مجالات القلق الاثني عشر الواردة في منهاج عمل بيجين، وهي الفقر، والتعليم، والصحة، والعنف ضد المرأة، والتزاع المسلح، والاقتصاد، والنفوذ، وصنع القرار، والآليات المؤسسية للتهوض بالمرأة، وحقوق الإنسان، ووسائل الإعلام، والبيئة، والفتيات. وشجعت الحملة أيضًا جميع من يدافعون عن حقوق الإنسان للمرأة ويؤيدونها ويكافحون انعدام المساواة القائم على أساس نوع الجنس على إرسال أو تغريد صورة لأنفسهم منعكسة في مرآة باستخدام الهاشتاغ #Reflect2Protect، لتقاسم تأملاتهم بشأن دورهم بوصفهم مدافعين في مجال حقوق الإنسان عن المرأة وعن المساواة بين الجنسين^(١١).

٢٣ - ونُظمت أنشطة أيضًا لمكافحة التصورات السلبية والتمييزية للمهاجرين ولتوجيه الانتباه إلى حالة المصابين بالهق. فعلى سبيل المثال، بمناسبة اليوم الدولي للمهاجرين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ تشاركت المفوضية ومنظمة العمل الدولية في إطلاق سلسلة من رسوم الكرتون التي تهدف إلى تفنيد الأكاذيب وتشجع تصورا للمهاجرين أكثر إيجابية لدى الجمهور العام. وقد وصلت مجموعة رسوم الكرتون إلى أكثر من ١٣ ٠٠٠ شخص على الفيسبوك، وأدت التغريدات إلى ما يقدر بـ ٨٢٥ ٠٠٠ زيارة محتملة على تويتر (أي عدد المرات التي وصلت فيها تغريدة إلى حسابات تويتر)^(١٢). ونتيجة لأنشطة التوعية التي اضطلعت بها المفوضية، لقيت حالة المصابين بالهق اهتمامًا أكبر في وسائل الإعلام وفي التوصيات التي أصدرتها آليات حقوق الإنسان. وأعلنت الجمعية العامة، بناءً على توصية من مجلس حقوق الإنسان، اعتبار يوم ١٣ حزيران/يونيه اليوم الدولي للتوعية بالهق^(١٣).

(١١) للحصول على معلومات مفصلة عن حملة #Reflect2Protect، انظر الموقع الشبكي www.ohchr.org/EN/NewsEvents/WHRD/Pages/WomenHRDefenders.aspx.

(١٢) للحصول على مزيد من المعلومات عن اليوم الدولي للمهاجرين ٢٠١٣، انظر الموقع الشبكي www.ohchr.org/EN/Issues/Migration/Pages/InternationalMigrantsDay2013.aspx.

(١٣) للحصول على مزيد من المعلومات عن أنشطة المفوضية للتوعية بحالة المصابين بالهق، انظر <http://albinism.ohchr.org/>.

خامسا - البرامج والدعم على الصعيدين الإقليمي والوطني^(١٤)

٢٤ - يعد التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان سمة ثابتة من سمات عمل المكاتب الميدانية للمفوضية وعناصر حقوق الإنسان في بعثات السلام، حيث يجري الاضطلاع بهما في كثير من الأحيان بالتعاون مع الأقسام ذات الصلة في مقر المفوضية. وتشمل قائمة غير كاملة للأنشطة التي نفذت في الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٥ برامج تدريب في مجال حقوق الإنسان لصالح جماهير شتى من قبيل قوات الأمن، وموظفي إنفاذ القوانين، والصحفيين، والمشتغلين بالمهن القانونية، والمجتمع المدني، فضلا عن تقديم الخدمات الاستشارية إلى الحكومات بشأن إعداد برامج التثقيف بشأن حقوق الإنسان وأنشطة التوعية الموجهة إلى عامة الجمهور.

٢٥ - وتنفذ المفوضية بشكل متكرر برامج لبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان، تشمل تدريب موظفي إنفاذ القوانين وغيرهم من موظفي إقامة العدل في إطار جهودها العامة لتعزيز المساواة وسيادة القانون ولمكافحة الإفلات من العقاب. ففي عام ٢٠١٤، مثلاً، واصل الفريق العامل المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون في سياق مكافحة الإرهاب، في إطار فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة، تنفيذه مشروعاً طويلاً الأجل بشأن تدريب موظفي إنفاذ القوانين وبناء قدراتهم بشأن حقوق الإنسان. وقد أعربت تسع دولة أعضاء عن اهتمامها بالحصول على تدريب في إطار المشروع، وبدأ التدريب أولاً في نيجيريا في أوائل عام ٢٠١٥. وأعدت المفوضية أيضاً سلسلة من الأدلة المرجعية بشأن حقوق الإنسان المخصصة للاستخدام من قبل الدول. وتساعد هذه المبادرة على ضمان أن يعطي موظفو إنفاذ القوانين أولوية لحقوق الإنسان عند قيامهم بعملهم، في الوقت الذي تتخذ فيه الدول تدابير شتى لمنع أعمال العنف وحماية أمن من تشملهم ولايتها.

٢٦ - وفي غواتيمالا نفذت المفوضية استراتيجية شاملة لتعزيز القدرة الوطنية على مكافحة الإفلات من العقاب. وزادت، بمواصلة دعمها لقطاع العدل، من تطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان في القرارات القضائية. وفي كمبوديا، جمعت المفوضية قضاة ووكلاء نيابة ومحامين وكتبة محاكم وموظفي سجون وشرطة من خلال سلسلة من خمس اجتماعات مائدة مستديرة قضائية إقليمية، عززت التعاون وحسنت إنجاز العدالة. وفي موزامبيق، قام المكتب

(١٤) للحصول على المزيد من المعلومات عن الأنشطة المشار إليها في هذا الفرع، انظر

www2.ohchr.org/english/OHCHRReport2014/WEB_version/ and www2.ohchr.org/english/OHCHRReport2013/WEB_version/.

الإقليمي للمفوضية للجنوب الأفريقي بأنشطة بناء قدرات المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان مما مكنها من القيام بأول عملية رصد منهجية للسجون ومركز احتجاز. وفي طاجيكستان، نظمت المفوضية حلقة عمل بشأن العدالة التقليدية ومشاورات خبراء بشأن القضاء العسكري. وأدت أنشطة الدعوة التي قامت بها المفوضية، بالاشتراك مع أمين المظالم والجمعية المدني، في نهاية المطاف إلى إنشاء آلية تجريبية لرصد المؤسسات المغلقة. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، أصدرت المفوضية تقريراً عن حالة السجون في تونس، أدى إلى إنشاء فريق عامل وطني لتنفيذ توصياتها وإعداد برامج للتدريب في مجال حقوق الإنسان لصالح موظفي السجون. وأدرجت دورات بشأن حقوق الإنسان أيضاً في تدريب المشتغلين بالمهن القانونية في عدة دول من بينها بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وجورجيا وكمبوديا وكينيا والمكسيك.

٢٧ - وفي أواخر عام ٢٠١٤ وأوائل عام ٢٠١٥، درّب المكتب الإقليمي لأمريكا الجنوبية التابع للمفوضية الفئات التي تعيش في حالات الخطر على استخدام الآليات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان من أجل استنكار انتهاكات حقوق الإنسان، بوصف ذلك جزءاً أساسياً من التزامه العام بمكافحة الإفلات من العقاب. وفي شيلي، تلقى ٥٠ عضواً في منظمات المجتمع المدني تدريباً في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ بشأن إصدار تقارير الدورات التدريبية على كفاءة مشاركة المجتمع المدني في آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، مما يحسن إنفاذ حقوق الإنسان.

٢٨ - وتتصدى المفوضية للعنف الجنسي والجنساني، والاتجار بالبشر وما يتصل به من استغلال، بوسائل منها التثقيف وبناء القدرات وما يتصل به من برامج لبناء القدرات. فعلى سبيل المثال، قدم مكتب مفوض الأمم السامي لحقوق الإنسان في غواتيمالا دراسة للمفوضية عن التفكير الجنساني النمطي الخاطئ لدى الهيئة القضائية في قضايا العنف الجنسي والجنساني إلى الكلية القضائية، التي وافقت نتيجة لذلك على إدراج مسألة الأفكار النمطية الجنسانية في المناهج الدراسية للقضاة. وواصلت المفوضية، بوصفها كيانا يشارك في قيادة فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في النزاع، المنشأ بموجب قرار مجلس الأمن ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، تقديم المساعدة في مجال بناء القدرات للسلطات الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، وغينيا، والصومال، وكوت ديفوار، وكولومبيا، وليبيريا، معالجة مسألة المساءلة عن العنف الجنسي ذي الصلة بالنزاع. وأنشأت المفوضية لجنة خبراء وطنيين معنية بالعنف الجنسي ذي الصلة بالنزاع في كوت ديفوار أدت إلى توعية أفراد القوات المسلحة والسكان بشأن منع العنف الجنسي

والاستجابات له. وقدمت المفوضية أيضا دورة تدريبية لمدة ثلاثة أيام، لصالح عناصر حقوق الإنسان في بعثات حفظ السلام وهيئات تقصي الحقائق، بشأن التحقيق في العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في السودان (دارفور) وجمهورية الكونغو الديمقراطية، مما حسن قدرة تلك العناصر على التحقيق في مزاعم ارتكاب هذه الانتهاكات الخطيرة. وساهم المكتب الإقليمي لأوروبا التابع للمفوضية في التوعية بشأن الصلات بين الاتجار بالبشر وحقوق الإنسان وذلك بتقديم وحدات تدريبية بشأن النهج القائم على حقوق الإنسان في تحديد الضحايا واستجوابهم.

٢٩ - وعلاوة على ذلك، في عام ٢٠١٤، قدمت المفوضية المساعدة إلى الحكومات فيما يتعلق بزيادة وعي الجهات الفاعلة الوطنية وتنمية قدرتها على مكافحة العنصرية والتمييز العنصري والخوف من الأجانب وما يتصل به من تعصب، وذلك في إطار جهودها لتحسين المساواة ومكافحة التمييز. فعلى سبيل المثال، في السلفادور ونيكاراغوا، درّب المكتب الإقليمي لأمريكا الجنوبية التابع للمفوضية ٥٠ من موظفي المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان بخصوص تنفيذ بروتوكول بشأن التدخل في حالات التمييز العنصري. ونظمت المفوضية أيضا أحداثاً من أجل فئات محددة في الاتحاد الروسي وبيلاروس وتونس بشأن حرية الدين والعقيدة، بما يشمل حظر التحريض على الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية في إطار متابعة خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تشكل تحريضا على التمييز أو العداء أو العنف، التي اعتمدت في عام ٢٠١٢. وفي موريتانيا، نظمت المفوضية حلقتين دراسيتين عن التنوع الثقافي كان الهدف منهما، في جملة أمور، تحسين فهم حقوق العمال المهاجرين وأسرهم في سياق الترويج للتسامح والعدل الاجتماعي. وفي جمهورية مولدوفا، دعمت المفوضية شبكة آباء وأمهات الأطفال ذوي الإعاقة في جهودهم لتحقيق التعليم الشامل للجميع وساهمت في إعداد حملات توعية.

٣٠ - واستجابة للانتشار الواسع النطاق لانتهاكات حقوق الإنسان الموجهة إلى أفراد بسبب ميلهم الجنسي أو هويتهم الجنسية، قدمت المكاتب الميدانية للمفوضية تدريباً للمجتمع المدني يركز على رصد انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد المثليين والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية. فعلى سبيل المثال، انخرطت المفوضية في أنشطة لبناء قدرات أعضاء منظمات المجتمع المدني الكمبودية التي تعمل في مجال حقوق المثليين والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وذلك بتنظيم دورات تدريبية بشأن رصد حقوق الإنسان وتقصي الحقائق.

٣١ - وقامت المفوضية، في إطار استراتيجيتها بشأن توسيع الحيز الديمقراطي، ببناء قدرة الجهات الفاعلة الوطنية على معالجة مسائل حقوق الإنسان المتعلقة بوسائل الإعلام. ففي عام ٢٠١٤، نظمت المفوضية حلقة عمل مع وزارة الاتصال في مدغشقر يسرت وضع مشروع مدونة بشأن وسائل الإعلام، فضلا عن حلقة عمل في توغو للنهوض بإضفاء المهنية على وسائل الإعلام. وأطلق المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا التابع للمفوضية مشروعاً لتدريب الصحفيين يتناول، في جملة ما يتناول، في جملة ما يتناوله، حقوق الإنسان والتغطية الصحفية لحقوق الإنسان. وعمل المكتب الإقليمي للشرق الأوسط التابع للمفوضية مع مكتبها في تونس لتنظيم حلقة عمل عززت قدرة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والصحفيين في منع التحريض على الكراهية، استناداً إلى القواعد والآليات الدولية لحقوق الإنسان بشأن حرية التعبير.

٣٢ - ونظمت المفوضية أيضاً حلقات عمل للمدافعات عن حقوق الإنسان من منطقة آسيا والمحيط الهادئ فيما يتعلق بإعلان ومنهاج عمل بيجين، لتشجيع المشاركة السياسية للمرأة وإبراز أعمال المدافعات عن حقوق الإنسان وعقدت المفوضية حلقات عمل استهلاكية في مدغشقر للقيادات النسائية في مجال حقوق الإنسان أسفرت عن زيادة فهم استخدام الآليات الوطنية والإقليمية والدولية لحماية حقوق المرأة.

٣٣ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وغواتيمالا، وكولومبيا، والمكسيك، شنت المكاتب الميدانية للمفوضية حملات إعلامية جماهيرية (شملت برامج إذاعية في كولومبيا) ومخططاً إرشادياً لعناصر المجتمع المدني الفاعلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وحسنت قدرة منظمات المجتمع المدني في المناطق النائية في طاجيكستان. وفي جورجيا، ترجمت المفوضية مواد تدريبية بشأن حقوق الإنسان إلى اللغات المحلية ونشرتها ونظمت مدرسة صيفية بشأن حقوق الإنسان لصالح المحامين ومثلي المجتمع المدني.

٣٤ - وقدمت المفوضية أيضاً الدعم لبلدان، من بينها الاتحاد الروسي وتونس وتيمور - ليشتي وجامايكا ورواندا وكولومبيا وكينيا ومدغشقر، لإدراج أو تعزيز حقوق الإنسان في نظمها الوطنية للتعليم من خلال تدريب المدرّسين وإعداد مواد تدريس بشأن حقوق الإنسان وتقديم المشورة بشأن ورقات السياسات. ووضعت حكومة رواندا استراتيجية وطنية بشأن الموضوع، وأدرج التعليم بشأن حقوق الإنسان في النظم المدرسية في تونس وتيمور - ليشتي وجامايكا. وأدرجت خمس جامعات في الاتحاد الروسي (في موسكو وبيرم وكازان) برنامجاً لدراسات لنيل درجة الماجستير بشأن حقوق الإنسان في مناهجها الدراسية، وأدخلت جامعة إيغرتون بكينيا درّساً بشأن حقوق الإنسان كمادة عامة لجميع

طلبة الدراسات الجامعية. وفي كولومبيا أُتخذت خطوات للبدء في تنفيذ سياسة عامة وطنية بشأن التحقيق المتعلق بحقوق الإنسان، وتدريب المدربين، وتُدرج السلطات التعليمية الآن نهجا قائما على حقوق الإنسان. وفي مدغشقر، وافقت الأكاديمية العسكرية على إدراج وحدات تعليمية بشأن حقوق الإنسان ضمن المناهج الدراسية للأكاديمية.

٣٥ - وفي عام ٢٠١٤، قدمت المفوضية المشورة والتدريب والدعم لموظفي المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان في أنغولا وبنن وبوتسوانا وتونس وجزر القمر وجنوب أفريقيا وزمبابوي والسنغال وغامبيا وغواتيمالا وغينيا وفانواتو وموزامبيق بشأن معايير حقوق الإنسان والمبادئ المتعلقة بالوضع القانوني للمؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (مبادئ باريس)، التي تتولى الشكاوى والرصد والتحقيقات.

٣٦ - وتقدم المفوضية أيضا تدريبا في مجال حقوق الإنسان في عدة بلدان أفريقية للجان الانتخابية المستقلة، والبرلمانيين، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والعاملين في وسائل الإعلام بالنظر إلى الانتخابات المحلية المقررة. ويهدف هذا التدريب إلى الترويج للمجتمعات الشفافة والتشاركية المستندة إلى الحوار والتعددية والتسامح.

٣٧ - وقدمت المفوضية تثقيفا وتدريباً في مجال حقوق الإنسان لأصحاب مصلحة شتى من أجل إدراج حقوق الإنسان في التنمية والمجال الاقتصادي فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية العالمية وعادات المفوضية التدريب على رصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عدة بلدان من بينها قبرغيزستان وموريتانيا والأرض الفلسطينية المحتلة، وعلى الحماية القضائية لتلك الحقوق في غواتيمالا ومدغشقر والجزل الأسود، بين بلدان أخرى. وفي المكسيك، زادت المفوضية من وعي المؤسسات الحكومية والجهات الفاعلة من غير الدول بشأن الالتزامات الدولية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. واضطلعت المفوضية أيضا بعملية طموحة لإقامة نظام أكثر إنصافا وفعالية لسُبل الانتصاف في القانون المحلي في قضايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تكون هناك مؤسسات في قطاع الأعمال ضالعة فيها. وقد انطوى ذلك على بناء القدرات في عدد من البلدان بهدف دعم التنفيذ الفعال للمبادئ التوجيهية بشأن قطاع الأعمال وحقوق الإنسان.

سادسا - الاستنتاجات

٣٨ - يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن الأعمال التي اضطلعت بها مفوضية حقوق الإنسان لتيسير التعليم في مجال حقوق الإنسان على جميع المستويات، دوليا وإقليميا ووطنيا. وقدمت المفوضية أيضا إلى الدورة الثلاثين لمجلس حقوق الإنسان تقريرا

(A/HRC/30/24) عن مبادرة التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان المضطلع بها على الصعيد الوطني في سياق المرحلة الثانية (٢٠١٠-٢٠١٤) من البرنامج العالمي للتثقيف بشأن حقوق الإنسان، وهو تقرير مكمل لهذا التقرير.

٣٩ - وتمثل مبادرات الأمم المتحدة، من قبيل السنة الدولية للتعليم في مجال حقوق الإنسان، والبرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، وإعلان الأمم المتحدة بشأن التثقيف والتعليم في مجال حقوق الإنسان التزام الحكومات بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الدولي وتوافق آرائها بشأن المساهمة الأساسية للتثقيف والتدريب والتعلم في مجال حقوق الإنسان في أعمال حقوق الإنسان. ولكن من المهم ألا يغيب عن البال أن البرامج الدولية يمكن أن تدعم فحسب العمل الوطني القوي والمتضافر، لا أن تحل محله، تحقيقا لصالح كل أمة على خير وجه.

٤٠ - بل إن التثقيف الفعال في مجال حقوق الإنسان، بتمكينه أصحاب الحقوق من المطالبة بحقوقهم وتنمية قدرة المكلفين بواجبات على الوفاء بالتزاماتهم بحماية حقوق الإنسان واحترامها وإعمالها، يمثل استراتيجية قوية لتحقيق غايات كثيرة، هي: منع انتهاكات حقوق الإنسان والتراجع العنيف، وتحسين مشاركة الناس في عمليات صنع القرار في إطار نظم ديمقراطية، وتعزيز التنمية المستدامة المتمحورة حول الإنسان، وقبل كل شيء إيجاد مجتمعات عادلة تكون فيها كل حقوق الإنسان للجميع قيمتها وتحظى بالاحترام.